20100413-0017-E

بيروت، في ١٣ نيسان ٢٠١٠

وثيقة "أساسيات تحصين السلم الأهلي في لبنان"

انطلاقاً من أن السلم الأهلي هو حق لكل إنسان، وعنصر حيوي وأساسي في حماية وتقدم نوعية الحياة، وضرورة حتمية لاستقرار المجتمع وازدهاره.

ولما كان تحصين السلم الاهلي هو مسؤولية جماعية ومجتمعية يتحملها جميع الأطراف، وبرعاية دستورية وقانونية.

لذلك، كانت هذه الأساسيات التي من شأنها تحصين السلم الأهلي في لبنان:

- التمسك بمبدأ الوحدة بين جميع أطياف الشعب اللبناني كخيار حضاري لا غنى عنه مع احترام الاختلاف في الرأي والتأكيد على أهمية التعددية والتنوع كعنصر ايجابي في تحصين السلم الأهلي.
- إصلاح النظام السياسي والإداري، واعتماد طرق ومبادئ الديمقراطية الحقة، والحد من السلوك الطائفي.
- العمل على تعزيز استقلالية القضاة، والعمل على إصدار قانون تنظيم قضائي جديد يؤمن استقلالاً فعلياً للمؤسسة القضائية، ويكرس دور القضاة في إدارة شؤونها.
- حماية حقوق الإنسان للأفراد والجماعات، وتطبيق مبدأ المساواة فيما بينهم في الحقوق والواجبات، ولاسيما المساواة بين الجنسين.
- تدعيم المواطنة كأساس للتعايش والتفاعل الاجتماعي وتعزيز ثقة المواطن بمستقبل بلده وتشجيعه على المشاركة والانخراط في العملية السياسية.
- اعتماد قانون عادل للانتخابات يحفظ حقوق الجميع في التمثيل الصحيح.
- تفعيل المصالحة الوطنية الحقة ومعالجة ملف المفقودين وسائر الملفات العالقة من الحرب.
- اعتماد قانون عصري للأحزاب السياسية ينظم طبيعتها الديمقراطية والتعددية، ومراقبة التمويل والإنفاق.
- نبذ العنف بجميع اشكاله والتشدد في معالجة ظاهرة انتشار السلاح الفردي بين المدنيين.
- التقيد بقانون الإعلام والتشديد على أهمية دور الإعلام في بناء ونشر ثقافة السلم الأهلي وتحصينه.
- احترام مصالح الشعب الحياتية وتحييدها عن وسائل الضغط السياسي بين الفرقاء.
- اعتبار أساسيات تحصين السلم الأهلي مادة تربوية هادفة ومن ركائز بناء المواطن، وتفعيل دور المدارس والجامعات كمكان طبيعي للتلاقي والتعايش والحوار بين الشباب اللبناني.
- الإصلاح الاقتصادي وحق الإنسان في العيش بكرامة وفي التنمية المستدامة، والإنماء المتوازن في المناطق كافة.
- تفعيل دور المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة والمحاسبة، والتصدي لظاهرة الفساد الاداري والمالي واعتماد الشفافية.
- خلق أجواء على مساحة الوطن تساعد على الحوار وطلب المغفرة والتسامح.
- وضع سياسة بيئية تحفظ الأمن البيئي للإنسان وبكل ما يحيط به في حياته الفردية والاجتماعية.
- تمكين الشباب اللبناني من أخذ المبادرة في تنفيذ كافة بنود هذه الوثيقة.